

الإجازات العلمية

● ظهور الإجازات في إسبانيا :

لا يمكن أن نكتب تاريخ الإجازات العلمية عند العرب دون أن نغير اهتمامنا إلى الوسائل التي تستخدم في رواية الحديث ، وتحديثنا عنها في مكان آخر ، لأنها تفسر لنا الطريقة التي تولدت عنها عفويا .

كان الحديث في البدء يروى شفاهيا من فم لأذن ، دون أن يأخذ الأمر شكلا محددًا بين الرواة ، ولكن عندما بدأ التصنيف والتدوين بعد أجيال ، ونشأت المذاهب الفقهية ، وتكونت الاتجاهات الشرعية ، لوحظ أن الحديث تضخم بطريقة بالغة ، وأن بعض الأحاديث يناقض بعضها ، وأن عددا منها يثير الشك القوي في أنها مكذوبة ، ومن ثم أصبح واجبا النظر في هذا الأمر ، وهكذا نشأ علم نقد الإسناد ، لكي توزن الأحاديث في ضوءه فتقبل أو ترفض ، ويرى الإمام البخاري أن بين ست مئة ألف حديث رويت عن الرسول عليه الصلاة والسلام سبعة آلاف ونيّف هي الصحيحة فحسب ، ولكي لا يتطرق الشك مستقبلا إلى الرواية بدأوا يختاطون للأمر ، ومن بين وسائل الاحتياط أن يشار كتابة إلى الواقع المعتاد بأن فلانا سمعها عن أسلافه ، وعلمها آخر كي يرويها للقادمين ، مشيرا في بساطة تامة إلى اسم الأستاذ والتلاميذ ، والوسيلة التي تلقى بها الرواية : سمعا أو قراءة ، وإلى المادة نفسها . وكان ذلك شهادة بما حدث فحسب ، دون أن ينظر أحد إلى أبعد من القدرة على تأكيد ما حدث ، وعند هذا الحد من الرواية تتفق كل الآراء ، ويرتضيها كل العالم الإسلامي .

ومع مضي الزمن لحظ الدارسون أن شهادة الأساتذة المشهورين تجد تقديرا طيبا ، فأخذوا يبرزون في الوثيقة اسم الأستاذ قبل أى شيء ، وحينئذ وقع في الخاطر الاعتقاد بأن العمل التربوي المعتاد لا ينتهي بالرواية والتعلم ، وهي عملية تقوم جوهرها على الطالب والأستاذ معا ، وإنما تتوقف كل فعاليتها على إجازة الاستاذ لها فحسب ، واعتقد الأستاذ أن له الحق ، في ظروف خاصة ، أن يأذن لتلميذه كي يعلم مذهبه ، دون أن يتلقاه منه مباشرة ، ومع هذه الخطوة ظهر اللقب الحقيقي للشهادة : إجازة ، وهي ليست مجرد

وثيقة تنص على واقع العملية التعليمية فحسب ، وإنما وثيقة « إجازة » صادرة من الأستاذ لصالح تلميذه .

لقد ولدت « الإجازة » فى ظروف خاصة ، وسارت على خطى التقاليد الأولى فى حالات السماع أو القراءة ، واستخدموا فقط لفظ « الإجازة » عندما يريد الأستاذ أن يأذن لمن لم يسمعه ، أو لم يقرأ عليه ، وهذه هى الإجازة الذاتية . ولكن الطالب قد يسمع ، أو يقرأ ، جانبا من الكتاب ، ثم يتوقف عن الدرس مضطرا ، وحينئذ يشهد له الأستاذ بالجانب الذى سمعه منه ، أو قرأه عليه ، ويجيزه فى الباقي ، ويجمع فى شهادة واحدة بين وثيقتين مختلفتين فى طبيعتهما .

ولكن الأستاذ يمكن أن يغفل أو يسهو وهو يملئ أو يحكى ، والطالب يمكن أن يسقط أو يصحف وهو يسمع أو يكتب ، وحينئذ نحتاج إلى المادة الخاصة بالعادة ، حيث يمكن أن نستنتج منها أن هناك ضرورة لإجازة الإسناد الذى يصوب كل شيء ، ومن جانب آخر لأن مجرد السماع وحده لا يكفى ، فنحن نسمع الخطيب يعظنا على المنبر ، ويذكرنا بقدرة الله ، ونسمع الأحاديث تجرى فى الحلق والاجتماعات ، أيا كانت ، دون أن يعتقد السامع أنه بهذا أصبح مجازا فيشير إليه ، فضلا عن ذلك ابتدعوا أفكارا أخرى يبررون بها ، على نحو أقوى مما كان من قبل ، مسئولية الأستاذ المتزايدة ، فانتهوا إلى أن إجازة الوثيقة عمل ضرورى ، مهما كانت الوسيلة التى تمت بها الرواية .

[فالإجازة « أمر ضرورى فى الرواية ، وبها تتم وتكمل ، والإجازة ناقصة لا محالة » ، فلا غنى « لطالب الحديث عن الإجازة : سمع ما يحمله عن المحدث ، أو عرضه عليه ، أو سمعه بعرض غيره عليه ، لجواز الغفلة والسنة والإسقاط والتصحيح والتبديل عليهما ، أو على أحدهما ، فإن كان المحدث هو القارئ بلفظه فجائز السهو على المستمع ، وذهاب ما يقرأ عليه ، وإن كان غيره فجائز أن يسهو الذى يقرأ عليه ، فإذا أضيفت الإجازة إلى السماع أو العرض ، احتوت الإجازة على جميع ما تقع فيه غائلة من هذه الغوائل] (١) .

وهناك من يرى أن مثل هذه الأفكار خادعة ، ولم يقبل الإجازة ، ورأها ابتداء ليس له ما يبرره فى التعليم ، [فقد كان عبد الرحمن بن عبد العزيز بن ثابت الأموى خطيب المسجد الجامع بشاطبة ، رجلا فاضلا ، زاهدا ورعا منقبضا ، شهر بالخير والصلاح ،

(١) فهرسة ابن خثير ، ص ١٥ - ١٦ ، طبعة مدريد .

سمع منه جماعة رحلوا إليه ، واعتمدوا عليه ، ووصفوه بما ذكرنا من حاله ، وذكروا أنه امتنع من الإجازة لهم^(١) .

وكان قبول مثل هذا اللون من الشهادات عاما في إسبانيا ، لأن الإمام مالك رضي الله ، وهو العالم الحجة بالنسبة للجانب الأكبر من أهل السنة في إسبانيا ، سمح به ، ورآه ضروريا ، مع بعض الشروط التي سنعرض لها فيما بعد . وكان بقى بن مخلد ، وعلماء آخرون من أسرته نفسها ، يعطون الإجازة نفس الثقة التي يعطونها للسمع ، وآخرون يذهبون إلى أقصى الطرف المقابل فيؤكدون : أن السنة بدون الإجازة تبقى ناقصة وكسيحة ، وهم ينسون حين يؤكدون ذلك أن رفضهم يعنى ضمنا إنكارهم روايات العصور الأولى . إذن أصبح منح الأستاذ الشهادة عملا قائما بذاته وشائعا أيضا ، وكان ذلك يسجل في الكتب التي يدرسها الطالب ، ويخط الأستاذ نفسه^(٢) ، أو في مجرد ورقة منفصلة ، أو على صفحة من جلد الرق المدبوغ الجميل^(٣) .

وصيغ العصور الأولى ، وكانت بسيطة ودون ادعاء ، ومناسبة تماما للتسليم الكامل بالواقع ، بدأت تتغير ، وسجد صدى ذلك عند أبي العباس الغمري ، وليدين بكرين مخلد ، من أهل سرقسطة ، وله رحلة إلى المشرق ، لقي فيها ألف شيخ ومحدث وفقهه ، وألف كتابا سماه الوجازة في صحة القول بالإجازة وتوفى بالدينور سنة اثنين وتسعين وثلاثمائة ، وفي كتابه يحتج على مثل هذه الإجازات العلمية ، ويرى أنها غير صادقة دائما ، وأن الزيف قد شابها^(٤) .

● استغلال الإجازات ورد الفعل ضدها :

ولكن الاحتجاج وحده لا يكفي في علاج السوء ، ومع الزمن أخذت صيغ الشهادات التي تعطى تزداد زيفا ، وبعض الأساتذة أقحم عليها جملا رنانة من الثناء على تلاميذه ،

(١) الصلة لابن بشكوال ، الترجمة ٧٤٣ ، طبعة الدار المصرية .

(٢) المعجم لابن الأبار ، ص ١٦ ، طبعة مدريد . والصلة لابن بشكوال الترجمة ٦٤٥ ، طبعة الدار المصرية .

(٣) الضبي ، البغية ، الترجمة ١٤٣٥ ، طبعة مدريد .

(٤) الضبي ، الترجمة ١٤١٠ ، طبعة مدريد ، والمقرى ، ج ١ ص ٧١٤ طبعة أوربا ، وج ٢ ص ٣٨٠ طبعة

إحسان عباس ، والصلة ، الترجمة ١٤٠٩ ، الدار المصرية .

● يذكر أبو العباس نفسه أنه عمري النسبة ، فلما دخل أفريقية أيام العبيدين وضع نقطة فوق العين ليسلم ، وكان يقول : إذا عدت إلى الأندلس جعلت النقطة ضمة ، ولكنه توفي بالمشرق بعيدا عن وطنه ، وعنه رويت الأشعار الأندلسية التي ضمنها الثعالبي تيممة الدهر . « المترجم » .

وبعضهم تجاوز النثر العادى فسطرها سجعا ، وآخرون حرروها فى قصائد مطولة ، سلكت طريقها إلى مدونات التاريخ^(١) ، لأنها من الشعر الجيد ، وجديرة بالقراءة ، لامن جانب أقارب صاحب الشهادة ومعارفة فحسب ، وإنما من جانب كل الذين يحبون الأدب الرفيع . ومهما يكن ، فإن هذه الإجازات تمثل أيضا لونا من الوثائق التاريخية عظيم الفائدة ، ويكفى لكى تقتنع بما أراه أن تقرأ كتاب الصلة لابن الأبار ، والمؤلفات الأخرى التى على منواله .

وقد أجاز الإمام مالك رضى الله عنه منح الشهادات ، ولكنه لم يبح الأمر على إطلاقه ، فيتصرف كل واحد على هواه ، وإنما لا بد من توفر بعض الشروط التى تجعل لها قيمة وتضفى عليها احتراما ، وهى :

- أن يكون الفرع معارضا بالأصل حتى كأنه هو .
 - وأن يكون عالما بما يخبر به ، ثقة فى دينه وروايته ، معروفا بالعلم .
 - وأن يكون المستجيز من أهل العلم ، ومتسما بسمته ، حتى لا يضع العلم عند غير أهله .
- وكان الإمام مالك يكره الإجازة لمن ليس من أهل العلم ، ولا ممن خدمه وقاسى صناعته ، وكان يقول إذا امتنع من إعطاء الإجازة أحدهم : يجب أن يدعى قسا ولم يخدم الكنيسة^(٢) . وقد تكون هذه قواعد جيدة ، غير أن كل أستاذ كان يفسرها على طريقته ، وتبعاً لشخصيته ، فيتشدد أو يتساهل ، وبينهما درجات ، وهكذا منحها بعضهم لمن حضروا درسه ، ولم يقف بها عند هذا الحد ، وإنما منحها أيضا لآخرين لمجرد أنه يعرفهم إشارة^(٣) ، وأصبح الصديق يمكن أن يحصل على إجازة لصديقه^(٤) ، والوالد لابنه^(٥) ، حتى لو كان هذا طفلا لما نزل يعيش على صدر والدته^(٦) .

(١) المقرئ ، نفع الطيب ، ج ١ ص ٧٤٣ وما بعدها ، طبعة أوروبا ، ج ٢ ص ٤٢٤ وما بعدها ، طبعة إحسان عباس .

(٢) فهرسة ابن خير ، ص ١٥ .

(٣) الجذوة للضبي ، ص ١٧٧ ، وصفحات أخرى ، طبعة مدريد .

(٤) التكملة لابن الأبار ، ص ٣٤٠ طبعة مدريد .

(٥) ابن بشكوال ، الصلة ، الترجمة ١٢٦٦ ، طبعة مدريد .

(٦) التكملة لابن الأبار ، ص ٢٨١ طبعة مدريد .

ولم يكن هذا أسوأ ما فى الأمر ، وإنما اختلطت القضية بظروف مست الجانب الخلقى فيها ، وهو هل يمكن أن تمنح الإجازة وسيلة تشريف فحسب ، وهى مشكلة ليست هناك وسيلة لحلها إيجابياً^(١) .

وتمضى الإجازات العلمية منحدره ، من استغلال إلى استغلال ، ومن فوضى إلى فوضى ، وبدأ كثيرون يطلبونها كشيء غريب عن التعليم ، لاصلة لها به ، إرضاء لزهو صيبانى فى حمل أوراق لا قيمة لها ، مجرد شهادة من أساتذة كثيرين أجازوه ، رغم أنه لم يحضر دروسهم أبداً^(٢) .

وأدى انتشار السوء نفسه إلى التفكير فى الدواء ، دواء بسيط جدا على التأكيد ، ولوأنه ألقى بالتقليد القديم أرضا ، فقد اعتقدت الأساتذة أنهم متخصصون فى كل شيء ، فبدأوا يمنحون الإجازات لالصالح فرد ، ولا يشيرون فيها إلى شخص بعينه ، أو إلى كتب محددة ، وإنما يجيزونها لكل من يعرفون ، ولكل المسلمين فى إقليم بعينه ، أو حتى فى العالم كله . وهذه الإجازة تسمى إجازة عامة ومنها نوعان : واحدة عامة فى المادة ، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين تمنح لهم ، وبهذا المفهوم يستخدمها ابن الأبار فى كتابه تكملة الصلة^(٣) ، وأخرى عامة فى الأشخاص وفى المادة ، ولا ينطبق عليها المصطلح بدقة ، وفيها يجيز كل المسلمين من مذهب بعينه ، أو إقليم محدد ، أو كل الأقاليم وكل المذاهب ، تدريس عدد من المواد أو الكتب .

وحاولوا أن يعتمدوا فى تبرير منح الإجازة الخاصة على بعض الأحاديث التى يمكن أن تتصل بها من قريب أو بعيد ، ويمكن أن يتخذوا منها سابقة لهم^(٤) . ويمكن القول فيما يتصل بالإجازة العامة أنها مجرد نزوع من بعض الرواة ، حتى أن أبا الفضل بن خيرون ، من أساتذة بغداد ، أجاز عام ٤٨٦ هـ كل علمه لكل المسلمين^(٥) ، وآخر كان مريضا فى خطر ، ووجد نفسه على أبواب الموت عام ٤٦٨ هـ صنع الشيء نفسه ،

(١) ابن بشكوال ، المصدر السابق ، ص ٤٠٣ .

(٢) تتكرر الظاهرة نفسها فى أيامنا هذه ، وتأخذ أشكالا متعددة ، ولكنها فى النهاية تشبه تماما ما كان يحدث فى الأندلس لحظات انحداره . (المترجم)

(٣) ص ٢٨١ فى الترجمة ٤٢٤ ، طبعة مدريد .

(٤) أنظر مقدمة فهرسة ابن خيرون .

(٥) التكملة ، ص ٦٣٨ .

ولما استخار الفقيه القاضى أبو الوليد بن رشد الجد النهوض إلى المغرب ليلقى على بن يوسف بن تاشفين سأله أحد طلابه ، ابن الوزان ، أبو الحسن محمد بن أبى الحسين ، أن يجهزه جميع ما يحمله من الكتب المؤلفة فى ضروب العلم ، بأى وجه حمل ذلك ، من قراءة أو سماع أو مناولة أو إجازة ، وجميع ما ألفه ، أو وضعه ، أو أجاب فيه ، فى القديم والحديث ، ولجميع أصحابنا أهل المجلس وغيرهم من طلاب العلم ، ولكل من أحب الحمل عنه من المسلمين ، ممن ضمنه وإياه حياة فى هذا العام ، ليحمل كل ذلك عنه ويسنده إليه ، فتبسم ابن رشد واستغرب السؤال ، ثم قال لى منشرح الصدر ، طلق الوجه ، ظاهر التبسم : نعم ، قد أجزتلك ذلك كله ولجميع من سألت ، فمن أحب الحمل عنى من جميع المسلمين ، حيث كانوا ، نفعنا الله بذلك ، وجعله لوجهه ، فشكرت الله تعالى وشكرته على إجابته ، وانصرفت عنه مسرورا والحمد لله^(١) .

لم يكن الأمر إذا مجرد فكاهة كما يبدو ، وفى منتصف القرن السادس الهجرى منح الإسبانى عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن قزمان إجازة عامة لكل من كان موجودا قبل وفاته من طلبة العلم من أهل الأندلس^(٢) ، ومثله صنع السلفى والخشوى^(٣) ، وابن عطاء الله الشلبى^(٤) ، فقد منحوا إجازتهم لكل المسلمين . وعندما روى أن بعض العلماء ليس لديهم ما يحول دون استغلال هذه الشهادات لصالح دروسهم^(٥) لم يبق ثمة مجال يحول دون الشك فى جدية هذا الابتداع وقبوله ، وأتى على قيمة الإجازة دفعة واحدة ، ويومها أمكن القول : « لوصحت الإجازة بطلت الرحلة »^(٦) .

كانت الإجازة العامة موفقة فى القضاء على كل قيمة لهذه الشهادة ، وأجهزت عليها تماما ، لو لم يعد بها رد الفعل إلى المجرى القديم .

وفى ضوء ما عرضناه يمكن أن ندرك الجوانب التى يقدمها لنا تطور نظام الإجازات العلمية فى إسبانيا الإسلامية ، فهى تعود أصلا إلى التسليم بحقيقة الدراسة ، ويمنحها الأساتذة دون أن تتدخل الدولة مطلقا فى هذا ، لأننا بصدد أشخاص على الطالب أن

(١) فهرسة ابن خير ، ص ٤٥٣ .

(٢) الضبى ، البغية ، ص ٣٤٦ .

(٣) التكملة ، الترجمة ٩١٨ .

(٤) ابن الأبار ، المعجم ، الترجمة ٢٣٢ .

(٥) التكملة ، الترجمة ٩٣٩ ، ١٠١٩ .

(٦) ابن بشكوال ، الصلة ، ص ٢٠١ .

يفيد من معارفهم مباشرة ، ولم يترك هذا الإلتأثيرا غير مباشر ، ولم يصبح مثلا وظل الطلاب دائما يفضلون مدرسة ذات شهرة ، أو يحضرون أحيانا على أساتذة كانت إجازتهم تستهدف احتقار الإجازة ، وتشكك في قيمة الإجازات التي يمنحها الأساتذة للطلاب .

« وأفاد غير واحد أن سبب رحلة الشيخ أبي حيان عن الأندلس أنه نشأ شر بينه وبين شيخه أحمد بن علي بن الطباع ، فألف أبو حيان كتابا سماه « الإلماع في فساد إجازة ابن الطباع » ، فرفع ابن الطباع أمره للأمير محمد بن نصر ، المدعو بالفقيه ، وكان أبو حيان كثير الاعتراض عليه أيام قراءته عليه ، فنشأ شر عن ذلك » ، فاختفى وفارق الأندلس^(١) .

(١) المقرئ ، نفع الطيب ج ١ ص ٨٢٣ طبع أوروبا ، وج ٢ ص ٥٨٣ طبعة إحسان عباس .